

## الصّواب اللّغوي بين المعيار النّحوي والعرف الاجتماعي ( مقارنة منهجيّة ).

Linguistic correctness between grammatical norm and social norm  
(is systematic approach)

ط.د شارف بن عطية هجيرة<sup>(1)</sup>

جامعة أحمد بن بلة، وهران 01 ( الجزائر )

[charefbenatia.hadjira@edu.univ-oran1.dz](mailto:charefbenatia.hadjira@edu.univ-oran1.dz)

مختبر اللسانيات وتحليل الخطاب، وهران 1.

د. منصورى ميلود<sup>(2)</sup>

جامعة أحمد بن بلة، وهران 01 ( الجزائر )

[mansouri.miloud@yahoo.fr](mailto:mansouri.miloud@yahoo.fr)

تاريخ النشر: 2022/06/10	تاريخ القبول: 2022/05/05	تاريخ الإرسال: 2021/08/04
-------------------------	--------------------------	---------------------------

### ملخص:

تأتي هذه الدراسة كمقاربة منهجيّة لإشكالية اللحن في الفكر اللغوي العربي القديم، من خلال عرض أهم المقولات المعرفية والضوابط المنهجية التي اعتمدها القدماء في التنظير النحوي للمحافظة على اللسان العربي من الزيغ. حيث اقترنت دلالة اللحن بالمعيار النحوي كمحتكم منهجي في حركة التصويب اللغوي.

وعلى النقيض من ذلك، اختلفت الرؤى بالنسبة للدرس اللساني الحديث، حيث ارتبط هذا المفهوم بمسألة التطور اللغوي والعرف الاجتماعي كمنطلق أساسي في التقويم اللغوي.

الكلمات المفتاحية: الصّواب اللّغوي، المعيار النّحوي، العرف الاجتماعي، اللّحن، السّلامة اللغوية.

\* شارف بن عطية هجيرة

**Abstract:**

This study as a systematic approach to the problem of error in ancient arab linguistic ;thought by presenting the most important cognitive statement and methodological controls ,that the ancient adopted in theorizing in grammar to preserve the arabic tongue from aberration .where the significance of the error was whith the grammatical standard as a systematic arbitrator in the linguistic correction movement .

while the vision differed for the modern linguistic lesson , as this concept was linked to the issue of linguistic development ; and social custom as a basic premise in the linguistic evaluation.

**Key words :**Linguistic correctness, Grammar standard, Social Custom, Error, Linguistic integrity.

**تقديم عام:**

ما هو معلوم في تاريخ الفكر النحوي، أن العرب كانوا أصحاب فصاحة وسليقة وبعد مجيء الإسلام واختلاط اللسان العربي مع غيره من الألسن، فشا اللحن في البيئة اللغوية العربية، مما حدا علماء العربية نحو التأسيس المنهجي لعلم النحو ووضع أصوله المعرفية، ومحتكماته المنهجية حفاظا على القرآن الكريم واللغة العربية من الزيغ وفساد الكلام.

وقد تناولت أغلب المصنفات اللغوية هذه المسألة بالشرح والتفصيل، وسنكتفي في دراستنا بذكر أهم المحددات المنهجية التي اعتمدها القدامى في حفظ السلامة اللغوية من الخطأ، بالمقارنة مع ما تطرحه اللسانيات الحديثة من رؤى معرفية تتسم بالوصفية المنهجية، في ربط إشكالية اللحن بعامل التطور اللغوي كحتمية معرفية تخضع للغات لها. وقد احتل هذا الطرح العديد من التساؤلات الإبستمولوجية حول إمكانية تطبيقه على اللغة العربية في ضوء متطلبات الاقتضاء العلمي من جهة، والمطلب الحضاري من جهة ثانية.

**- الإشكالية المطروحة:**

هل تحتكم مسألة الصواب اللغوي إلى قواعد معيارية نحوية بحتة؟ أم أنها تخضع لمقاييس اجتماعية وعرفية متعلقة بالمتكلم اللساني؟

كيف نقارب إبستمولوجيا هذه المسألة عند اللغويين العرب المحدثين في ضوء اختلاف المقولات المنهجية لكلا التصورين؟

## - منهج الدراسة:

تقوم دراستنا على المنهج الوصفي اعتمادا على إجرائية التحليل والمقارنة بين ما يطرحه الفكر اللغوي العربي القديم من مقولات معرفية حول مسألة التصويب اللغوي، وبين النظر اللساني الحديث واختلاف رؤيته العلمية حول هذه المسألة، مع بيان موقفنا النقدي من القضية المطروحة.

## 1. مسألة اللحن في تاريخ الفكر النحوي: مدخل تعريفي.

إن مسألة اللحن لم تظهر في تاريخ اللغة العربية، عندما كانت اللغة ملكة وسليقة تجري مجرى المعهود الخطابي على ألسنة العرب الخالص؛ بل ارتبطت فترة ظهوره بمخالطة الأعاجم، حيث انتشر الخطأ في البيئة العربية بين العامة والخاصة، واتسعت الهوة بين العربية الفصحى المشتركة وبين اللغة المستعملة على لسان المتكلمين.

## 1.1 اللحن في بعده اللغوي:

تشير أغلب المعاجم وكتب الأدب وما يروى في مصنفات القدماء، أن أول مدلول لهذا اللفظ، هو ما تم نقله عن ابن فارس (ت 395هـ) "والذي يعني إمالة شيء عن جهته، وأغلب الظن أنه استعمل لأول مرة بهذا المدلول، حينما تنبه العرب بعد اختلاطهم بالأعاجم إلى الفرق ما بين التعبير الصحيح والتعبير الملحون"<sup>1</sup>.

وقد تعددت دلالات لفظة "اللحن" في المعاجم اللغوية، فشملت معنى التعريض والتورية، واللغة والغناء أو التطريب والفطنة ودلالة فحوى الكلام أو المعنى والخطأ في الإعراب<sup>2</sup>. وقد تبدو هذه المعاني في ظاهرها أنها مختلفة، غير أنها تشترك ضمناً حول مدلول الميل عما هو صحيح أو مباشر سواء في الكلام أو الفعل أو الحركة.

وتأسيساً على ما سبق، نرجح أن دلالة اللحن - والتي تهمننا في موضوعنا - ترتبط بالخطأ في الإعراب والخروج عن الضابط القواعدي، بدليل قول أبي الطيب اللغوي (ت 371هـ) "واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب فأحوج إلى التعلم الإعراب"<sup>3</sup>.

## 2.1 دلالة اللحن اصطلاحاً:

نكاد لا نقف في مؤلفات علماء العربية على تعريف اصطلاحى واضح لمفهوم اللحن، - خاصة عند من ألفوا في مجال التصويب اللغوي ولحن العوام - شأنه في ذلك شأن بعض المفاهيم النحوية التي

عبر عنها القدامى عن طريق الشرح والتمثيل وغيرها من الأساليب الاصطلاحية المعروفة في الفكر النحوي. وقد أشار محمد عيد إلى هذه المسألة قائلاً: "تمنيت أن أجد في أحد هذه الكتب حديثاً عن اللحن فكرة وموضوعاً، ولكن لم تتحقق لي تلك الأمنية في أحدها، إذ يتجه الحديث مباشرة - بعد مقدمة قصيرة- إلى إيراد الكلمات وبيان خطئها أو صحتها، اعتماداً على النقل في أغلب الأحيان"<sup>4</sup>.

وعند التأمل في مؤلفات بعض اللغويين المحدثين الذين تناولوا مسألة التطور اللغوي، تطالعنا بعض التعريفات نذكر منها على وجه التخصيص تعريف محمد عيد؛ والذي نراه ملماً بالمبادئ الأساسية لظاهرة اللحن في بعدها الاصطلاحية، حيث يقول: "اللحن خروج الكلام الفصيح عن مجرى الصحة في بنية الكلام، أو تركيبه أو إعرابه، بفعل الاستعمال الذي يشيع أولاً بين العامة من الناس، ويتسرب بعد ذلك إلى لغة الخاصة"<sup>5</sup>. وعلى طرف نقيض نجد عبد السلام المسدي يطرح مسألة اللحن من وجهة لسانية معاصرة في علاقة ذلك بإشكالية الوصفية والمعيارية في الفكر اللغوي، حيث تجسد الأولى ديناميكية اللغة ونمطها داخل المجتمع اللساني، في حين تختص الثانية بالجانب القواعدي لهذه اللغة. وقد مثل لذلك قائلاً: "إذا كان سفير المعيارية إلى الإنسان هو اللغة، فإن ممثل سوسولوجية اللغة هو اللحن بمعناه الأول؛ الذي هو الخروج عن النمط وتجاوز للسطر المرسوم وعدول عن القاعدة السكونية إلى السنة المتحركة المتغايرة"<sup>6</sup>.

## 2. جهود اللغويين العرب القدامى في البحث عن نقاء اللغة وصوابها: بحث في المنهج.

لقد قام منهج اللغويين القدامى على أساس "أنّ الفصاحة هي معيار الصحة والصواب"<sup>7</sup>، وقد شكل هذا الانتقاء من كلام العرب، ثم ترتيبه إلى درجات متفاوتة المنطلق المنهجي والمعياري الأساسي في تحديد المستوى الصوابي في اللغة، مما انعكس بشكل واضح على مصنفات اللحن. فاختلقت منهجيات التصويب اللغوي ما بين متشدد وآخر أكثر اتساعاً في الحكم التقييمي على ما هو مقبول من اللغة، وما هو متروك غير مستعمل.

انطلاقاً من هذا التسليم المنهجي، سنحاول عرض منهجية اللغويين القدامى في حفظ السلامة اللغوية من اللحن، وإبراز المعايير العلمية المعتمدة في انتقاء كلام العرب وفي التقييد النحوي بشكل عام.

### 1.2 السماع:

يعد السماع أحد الضوابط المنهجية التي قام عليها الفكر اللغوي العربي القديم في التأصيل العلمي ووضع القواعد النحوية، انطلاقاً من جمع المدونة اللغوية من أفواه العرب السليبيين عن طريق المشافهة

والنقل المباشر عنهم. ويأتي تعريف السماع على حد قول ابن الأنباري (ت 577هـ) بأنه: "الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة، فخرج عنه - إذا - ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم..."<sup>8</sup> والملاحظ أن التعريف قد تضمن شروطاً أساسية في الاحتجاج باللغة، يأتي الشرط الأول متعلقاً بالمادة التي سمعت أو المتن اللغوي المأخوذ به وهو هنا اللغة الفصيحة، أما الشرط الثاني فمرتبط بسلامة المصدر المأخوذ عنه أي صحة النقل والتلقي، في حين استبعد كلام من ليس عربياً أو ما خالف الشائع من كلام العرب.

وقد أورد السيوطي (ت 911هـ) تعريفاً آخر لمفهوم السماع نحسبه أكثر توضيحاً وإماماً، إذ يبين فيه مصادر هذا السماع المنقولة عن العرب، حيث يعني به "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه محمد - صلى الله عليه وسلم - وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسن بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر"<sup>9</sup>.

وفي هذا الصدد يصف عبد الرحمن الحاج صالح (ت 2017م) شروط النقل عن العرب الخالص قائلاً: "أما مسألة الأصل والوجه الذي يجب أن يرد إليه كلام الناس، أو بالأحرى المسلك والهدية التي يجب أن يحتذي بها المتكلم إذا قال بأنه يتكلم العربية، فهي لا محالة مذاهب العرب في كلامهم لا كل العرب؛ بل أولئك الذين ارتضيت عربيتهم لقبائهم على سليقتهم وعدم اكتسابهم العربية كلغة ثانية؛ بل حصولهم عليها منذ نشأتهم من محيطهم غير المتأثر بلغات أخرى"<sup>10</sup>.

وكانت معايير النحاة في عملية الأخذ تتلخص في:<sup>11</sup>

1. أن ينطق الناطق بكلام عربي سليم من الخطأ اللغوي، الذي لا يعرفه الفصحاء إطلاقاً.
2. أن يكون الناطق الفصيح - أياً كان بدوياً أم حضرياً - قد اكتسب العربية الفصيحة من بيئته التي نشأ فيها؛ أي أن تكون لغته الأولى، وأن لا يكون تعلمها من ملقن، ثم بعد القرن الثاني اشترط أن لا يكون الفصيح أطال الإقامة في الأماكن التي يكثر فيها الكلام الملحون، فيأخذ من هذه البيئة اللحن بالسليقة أيضاً.

### 3.2 التخصيص المكاني:

لقد تم تحديد الإطار المكاني من خلال التحري عن القبائل العربية التي لم يختلط لسانها بالأجانب، وقد ذهب البصريون إلى الاحتجاج بالقبائل التي تسكن أواسط الجزيرة العربية دون غيرها. وقد

ذكرت أغلب المؤلفات النحوية هذه المسألة، سنكتفي بالإشارة إلى نص الفارابي (ت 339هـ) المشهور والذي تضمن تلك القبائل المحتج بها، حيث يقول: "والذين نقلت عنهم اللغة وبهم اقتدي وعنه أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة لم يؤخذ عن حضري قط"<sup>12</sup>.

وفي مقابل ذلك، لم يشترط الكوفيون هذا المبدأ، بل أخذوا اللغة عن القبائل التي تسكن أواسط الجزيرة العربية وما تطرف عنها، وقد فندوا الإجماع القائم حول فساد الألسنة بالمخالطة، وفي زعمهم يبقى مجرد افتراض، والواجب الأخذ عنها جميعاً دون تخصيص معين<sup>13</sup>. وأما ما خالف كلام العرب فقد سماه علماء العربية لغات أو لهجات؛ لأنها خالفت ما تم نقله عن العربية الفصحى المشتركة، ولهذا السبب لم يخطئ بعض اللغويين المجيزين لغات العرب المخالفة لقواعدهم في الاستعمال اللغوي.

وقد ذكر ابن جني (ت 392هـ) هذه المسألة في باب حديثه عن اختلاف لهجات العرب وكلها حجة، وقد ورد عنه أن استعمال اللغة المخالفة للقياس ليست لحناً أو خطأ يعاب صاحبه، إذ يقول: "وكيف تصرفت الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه"<sup>14</sup>.

## 4.2 التخصيص الزمني:

أما عن الإطار الزمني الذي أطر تاريخية الاحتجاج اللغوي، فقد خصه اللغويون انطلاقاً من النصوص الواردة عن العرب في الجاهلية وفصحاء الإسلام؛ أي حتى منتصف القرن الثاني الهجري، ومن هذا المنطلق صنف الشعراء على النحو الوارد:<sup>15</sup>

- 1 الجاهليون الذين لم يدركوا الإسلام، كأمري القيس والأعشى وغيرهما.
- 2 المخضرمون وهم الذين أدركوا العصر الجاهلي ثم العصر الإسلامي كلبيد وحسان بن ثابت.
- 3 الإسلاميون وهم الذين لم يصلهم شيء عن الجاهلية أمثال جرير والفرزدق.
- 4 المحدثون أو المولدون ومنهم بشار بن برد وغيره.

وقد أجمع اللغويون على صحة الأخذ عن الطبقتين الأولى والثانية، وتباينت آراؤهم في الأخذ عن الصنفين الآخرين. وقد استمر علماء العربية يحتجون بكلام أهل البادية حتى فسدت ألسنتهم في القرن الرابع الهجري.

## 2.5 مصادر المادة المسموعة:

تجمع كل الدراسات اللغوية على أن مصادر المسموع عند علماء العربية تتمثل في:

1 القرآن الكريم وقراءاته، " فهو النص الوحيد في العربية الذي إذا توافرت فيه عناصر السلامة اللغوية وصحة السند والرواية والإجماع"<sup>16</sup>. ولذلك اتخذ النموذج الأول في الفصاحة والحكم على صوابية اللغة. وقد اختلف النحاة في قبول القراءات ما بين متوسع في الاحتجاج بها وإقامة الأحكام النحوية بالاستناد إليها، وما بين متشدد في قبولها بما يتلاءم وأصوله المعرفية في التقعيد النحوي.

2 الحديث النبوي الشريف.

3 كلام العرب: ويشمل الشعر والنثر، ويمكن اعتباره المسموع الفعلي؛ لأن النحاة كانوا يأخذونه من منبعه الأصلي وهو الأعراب، وبالتالي فهو الشاهد العيني على أساليب العرب مع توفر صفة السماع فيه، ويضاف إليه الأمثال والحكم.<sup>17</sup>

## 2.6 القياس كمعيار تقويمي:

يأتي القياس كضابط منهجي اعتمده اللغويون في التقعيد النحوي، وقد اختلفوا فيه بين متشدد ومتوسع في الحكم على أنظمة اللغة العربية واستعمالاتها المقبولة والمطرودة، وقد توسعوا فيه انطلاقاً من نزعتهم العقلية، ويأتي تعريفه في كتب النحو واللغة على أنه: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"<sup>18</sup>.

أي أنه معيار يتم من خلاله ضبط الاستعمالات اللغوية الخارجة عن نظام الفصحى، وتتم عملية القياس اللغوي على مراحل تتمثل في:<sup>19</sup>

1 رصد ومعاينة الظاهرة اللغوية ثم تصنيفها بحسب درجة تماثلها في التركيب الإعرابي أو الصيغ الصرفية، ثم تقرير القاعدة اعتماداً على الاستقراء.

2 استبعاد الصيغ التي لم تثبت عن السماع وإن وافقت القياس النظري.

3 اعتبار ما خرج عن القاعدة المطردة سماعا منقولا، لا يقاس عليه، ويدخل في هذا الحيز الشاذ والنادر والضرورات الشعرية.

### 7.2 الشيوخ في الاستعمال:

لقد اعتمد النحاة المتقدمون وعلى رأسهم سيبويه على مقولة الشيوخ في الاستعمال، حيث بنوا القواعد على الاطراد والقياس، وأما الشاذ فكانوا يحفظونه ولا يقيسون عليه. وقد خلص ابن جني في الخصائص إلى أن المحتكم المنهجي في استعمال اللغة يقوم على اختيار ما هو مستعمل ومقيس عليه، والأكثر شيوعا عن العرب<sup>20</sup>.

ومن هذا المنطلق قام الخطاب النحوي على تقنين مجاري العرب في لسانها ومعهود خطابها، وقد أفضى هذا الأمر إلى الاعتماد على المعطيات المستقرأة من كلام العرب ومقاصدهم الاستعمالية. والحقيقة أنه لا تصادم بين الوضع ومتطلبات الاستعمال التداولي لهذه اللغة، حيث يقول محمد شاوش واصفا منهجية النحاة في هذا الباب قائلًا: "وإذا حاسبت الجهاز النظري الذي وضعه النحاة، لاحظت أنهم لم يقفوا فيما وقع فيه كبار اللغويين، فقد كان الاستقرأة أصل جهازهم وأساسه على نفس القدر الذي كان جهازهم صورة للاستقرأة. فلا الجهاز ضائق بمجردات الاستعمال، ولا وجوه الاستعمال متجاوزة الاستعمال"<sup>21</sup>.

وتأسيسا على سبق تأسيس مفهوم " النحوية العربية العربية التي جرت في صوابها مجرى اللسان العربي ونحوه الذي كان محكوما بعبارة وعلى ذلك كلام العرب وما عدا ذلك فمطرح."<sup>22</sup>

3. المستوى الصوابي عند اللغويين العرب المحدثين بين المعيار النحوي والانفتاح اللساني: قراءة في المفهوم.

### 1.3 اللحن بين حتمية القاعدة ومتطلبات العرف السوسيولساني:

لقد انتهج اللغويون القدامى مجموعة من الضوابط المنهجية- كما بيتنا- في تقويم الأداء اللغوي عند المتكلم العربي، وقد أثرت هذه المسألة عند اللغويين العرب المحدثين، وأخذت مناحي شتى؛ ما بين متمسك بالثقافة النحوية القديمة، وما بين منفتح على طروحات الدرس اللساني، من منطلق فرضية التطور اللغوي في عالم اللغات والألسن الطبيعية. ومادامت اللغة خاضعة لميكانزمات التغيير عبر الزمن، بفعل التطور الاجتماعي والثقافي، الذي بات يفرض سلطته على الواقع اللغوي، والذي لا ينفك في بعده



العلائقي عما يحيط بالمتكلم اللساني وظروفه. وعليه كيف نظر اللغويون المحدثون إلى هذه المسألة في ضوء الطرحين السابقين؟

عند التأمل في مصنفات اللغويين المحدثين في باب التصويب اللغوي، تطالعنا اختلافات في وجهات النظر حول مرجعية التصويب المعتمدة في التقويم اللغوي. أما الفريق الأول فقد اعتمد أصحابه على تلك المعايير التي انتهجها القدماء في جمع اللغة العربية الفصيحة بمستوياتها، من خلال مصادر الأخذ المعلومة، من القرآن الكريم والقراءات وكلام العرب شعرا ونثرا. وقد مثل هذا الاتجاه أحمد مختار عمر<sup>23</sup>.

ولم يبتعد محمد أبو الرب عن هذا التسليم المنهجي في كون مقياس الصواب مرتبطا أساسا بالمتحدث السليقي، الذي وصفه اللغويون القدامى من خلال جمع واستقراء كلام العرب، ووضع المعايير العلمية في عملية الاحتجاج اللغوي<sup>24</sup>. وهو الإجراء الذي نحسه يتشابه إلى حد ما مع المبدأ العلمي الذي تتبناه اللسانيات الحديثة في عملية جمع المدونة اللسانية، ووصفها وتحديدها وتصنيفها، غير أن الراجح في اختلاف المنطلق المراسي مابين المنهجين، يكمن في أن النحاة القدامى قد زاوجوا ما بين الوصف والمعياري في التععيد النحوي.

في حين ذهب فريق آخر أمثال عبد العزيز مطر إلى انتقاد اللغويين القدامى، حيث غاب عنهم الاتفاق الكلي على مقياس محمد، فقد تشدد البعض منهم بالوقوف عند المسموع والاعتداد بالأفصح، واعتبار ما عداه خطأ يلزم التصويب. كما أنهم بالغوا في القياس والاعتماد على مبدأ الكثرة وعدم تقبل بعض الألفاظ لغياب ورودها في المعاجم العربية<sup>25</sup>، من منطلق أنها ليست من كلام العرب المعهود أو لم تسمع عنهم في زمان الفصاحة.

وحاصل الأمر أن العربية مستويات ثلاثة: "المستوى الأفصح، والمستوى الفصيح، والمستوى الضعيف. فمن يجهل الحالات الثلاث عليه أن يتعلم الفصيح لا غير، فإنه مغنیه عن الوجهين الآخرين من جهة، ومغفیه من أعباء تحصيل ذينك الوجهين بما لا طائل من ورائه من جهة أخرى. وهذا ما لا ينطبق على أبناء العربية عامة منذ ضاع النطق بها سليقة وغدت صناعة ودربة"<sup>26</sup>. وعلى طرف نقيض، لم يشدد الفريق المجوز على الإقرار بالأفصح، بل اعتمدوا على:<sup>27</sup>

1 الأخذ بكل اللغات وعدم رفض الاستعمالات اللغوية المخالفة لقواعد السماع والقياس، بل جنحوا إلى البحث عن التخريجات النحوية لها، من منطلق أن اللغات تتفاوت من حيث درجات صوابيتها كالضعيف والشاذ والموضوع.

2 الاعتماد على القياس فيما قلّ سماعه، حيث يقبلون بما وافق القياس، ويرفضونه إذا خالفه، على خلاف المانعين الذين لا يقبلونه بصرف النظر عن موافقته أو مخالفته لقواعد القياس.

3 عدم الاكتفاء بما ورد في المعاجم، والاعتماد على الدلالة كمقصد للمتكلم في علاقة ذلك بالتركيب النحوي. أي البحث عن الجانب التداولي في علاقته بالتركيب النحوي، وهنا اعتمد كثير من النحاة على مبدأ التأويل وتقدير معنى الكلام في ارتباطه بالحكم الإعرابي، بعيداً عن تخطئة المتكلم.

أما بالنسبة لإبراهيم أنيس فقد أشار إلى أنه للحكم على صوابية اللغة عند المتكلم يجب أن لا نتساءل حول مدى موافقة استعماله لقواعد النحاة واللغويين كما استنبطوها لنا في ضوابطها وأسسها، بل الراجع في نظره، أن ننظر هل استخراج هذا المتكلم هذا القول من حافظته أم أنه كونه بنفسه، ووفق أي معيار نقيس كلامه؟<sup>28</sup>

ويذهب عبد الصبور شاهين مذهب إبراهيم أنيس، حيث يوضح أن المبدأ الذي تقوم عليه حركة التصويب اللغوي، تقوم على مبدئين، الأول متعلق بالصواب النحوي، وهذا مرتبط بالقواعد النحوية المتعارف عليها. أما الثاني فيرتبط بما يتعلق باللغة الحية المتطورة، ولا تناقض بين المبدئين، غير أن الثاني قد يحمل نوعاً من التوسع في القاعدة بما يتلاءم مع الحاجات اللغوية في المجتمع.<sup>29</sup>

وانطلاقاً من هذه القناعة المعرفية خلص عبد الصبور شاهين إلى أن مفهوم الصواب اللغوي، "مرتبط أشد الارتباط بالصورة التي يرضاها المجتمع للغة، وإن الخطأ اللغوي هو نقيض هذه الصورة، لأن المجتمع هو الذي يملك اللغة، وليست اللغة هي التي تحكم المجتمع"<sup>30</sup>.

أما بالنسبة للوصفين العرب المحدثين وعلى رأسهم تمام حسان، فقد قادت مسلمات الانفتاح اللساني تصوراتهم المعرفية والمنهجية في تصويب اللغة، حيث انطلق أصحاب هذا التوجه نحو إصدار بعض الانتقادات الإبتيمية حول منهجية النحاة في تصويب اللغة وبيان فصاحتها. ويرى تمام حسان أن العرب حينما خصصوا مبدأ السليقة اللغوية على قوم معينين في ظل التخصيص الزمكاني الذي وضعوه، نجم عنه ما يمكن تسميته بديكتاتورية أو سلطة الزمان والمكان<sup>31</sup> ثم يسهب في نقده لذلك قائلاً: "نستطيع أن نرى الخطأ في التفكير في دراسة لغة عربية ذات مرحلة واحدة، أو بعبارة أوضح ذات صورة لم تتغير

منذ الجاهلية إلى الوقت الحاضر، مثل هذا التفكير لا بد أن يقود إلى المعيارية، لأنه سيحتم فرض قاعدة من مرحلة على مثال من مرحلة أخرى<sup>32</sup>.

ولعل المقصود من ذلك في نظر تمام حسان، أن عملية الاحتجاج على تلك الحقبة الزمانية والمكانية التي خصها النحاة المؤسسون في تاريخ الفكر النحوي، إجراء غير مباشر نحو إيقاف تطور اللغة. وهذا الأمر - كما يراه تمام حسان في باب حديثه عن المعيارية والوصفية في اللغة- مناقض لحقيقة اللغة والتي من خصائصها التغير، وهي الفرضية التي تطرحها اللسانيات الحديثة اليوم.

وتأسيساً على ما ذكره تمام حسان أعلن المجمع القاهري قراراً حول تحرير السماع من ضوابط الزمان والمكان والأخذ بالألفاظ المولدة وتسويتها بالألفاظ المأثورة عند القدامى. وبناء على ذلك أدخلت لجنة المعجم الوسيط في متته بعض الألفاظ المولدة أو المحدثه أو المعربة أو الدخيلة التي أقرها المعجم، إلى جانب بعض الألفاظ التي ارتضاها الأدباء في كتاباتهم واستعمالاتهم.<sup>33</sup>

وبناء على الموقف السابق أعطى تمام حسان تعريفاً للمستوى الصوابي يقر فيه بأنه "معياري لغوي يرضى عن الصواب ويرفض الخطأ في الاستعمال، وهو كالصوغ القياسي لا يمكن النظر إليه باعتباره فكرة يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطأ اللغويين. وإنما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، ويرجع الأفراد إليه عند الاحتكام في الاستعمال"<sup>34</sup>. ومعنى هذا أن الصواب اللغوي يحكمه معياران، الأول معيار لغوي مرتبط بصناعة النحو، أما الثاني فيختص بالاستعمال اللغوي أي ما هو اجتماعي.

والحقيقة أن موقف تمام حسان يستدعي النظر، ذلك أن هدف النحاة لم يكن ملاحظة التطور اللغوي أو محاولة رصد المظاهر الطارئة على الفصحى المشتركة آنذاك، ولذا فالواجب عند تقويم منهجية النحاة الأخذ في الحسبان الظروف المحيطة بعصرهم وليس فرض أشياء خارجة عن عصرهم، ذلك أن التحديد المنهجي الذي وضعه النحاة كان مطلباً ضرورياً خصوصاً بعد ظهور اللحن واضطراب الألسنة، ولهذا السبب كان هدفهم وضع قواعد تحفظ اللغة ونظامها، مما حدا بهم نحو التخصيص المكاني والزمني في عملية الاحتجاج باللغة، وهي الفترة التي عرفت بعصر الفصاحة. والتي باتت من المتعذر بعد انقضاء القرنين الأول والثاني وجود نموذج يمثل الفصحى فيمن تحققت فيهم أصالة المنشأ وانتلاف اللسان العربي الفصح.

إن التأمل في مسألة الصواب اللغوي نجدها تغير مفهومها بين نظرة القدامى حيث كانوا ينظرون إلى القواعد على أنها ثابتة في اللغة، إذ كل " تغيير يطرأ على قواعد اللغة، إنما هو انتهاك لأبدية قوانينها، فهو تجن على اللغة وتسلط على أهلها. فيكون شأنه بمنزلة البدعة وفي كل بدعة عدول وانحراف، وما إن يظهر الشذوذ حتى تتبري المقاييس التقنية التي تنطلق من الموقف الزجري لتتخذ من المعيار حق زجر الاستعمال"<sup>35</sup>.

ويذكر عبد الصبور شاهين موقفه النقدي حول منهج النحاة في الحكم على مقبولية اللغة فيقول: " وكان غموض المنهج مؤدياً إلى إغفال تسجيل التطور تسجيلاً كاملاً، غير أنهم كانوا يلاحظون أن المثقفين ومن يحاول الحديث بهذه اللغة الفصحى، تدخل في كلامه ألفاظ وعبارات من تلك اللغة المتطورة؛ التي تجري بها السنة العامة، فأخذوا ينبهون هؤلاء إلى مخالفتهم لقوانين الفصحى وأنهم كانوا يلحنون، أي يخطئون، إذا قيست لغتهم بالعربية الفصحى"<sup>36</sup>. ثم يبين رؤية القدامى في اعتبار الخروج عن اللغة الفصيحة لحناً ومخالفة لقواعد اللغة، في حين هو تطور من المنظور اللساني الحديث فيقول: " كلاهما لحن وخطأ- في مقابل هذه اللغة- ونمو وتطور لهذه اللغة من وجهة نظر علم اللغة الحديث، إذ لا يتم هذا اللحن والخطأ بطريقة عشوائية، بل يخضع لقوانين التطور اللغوي"<sup>37</sup>.

ولعل ما يعزز هذا الموقف ما نجده عند نهاد الموسى حيث يرى بأن الخطأ " ناموس لغوي يجري مع مسيرة العربية، هو ظاهرة منتظمة ينبغي أن تفسر لتمكنا السيطرة عليه وتوجيهها، وفق نهج التخطيط اللغوي"<sup>38</sup>.

تأتي مسألة اللحن في النظر اللساني- من خلال ما تم استنتاجه- على أنها تطور يصيب اللغة. والمحتكم المعرفي في تصويب الألسنة هو العرف الاجتماعي، فاللغة لا تنفصل عن المجتمع، ثم إن خروج المتكلم عن المعيار وقوانين اللغة وفق الطرح المعاصر هو في حقيقته تلاؤم وانسجام مع مقتضيات التواصل داخل المجموعة اللسانية الواحدة. وتأسيساً على هذه الفرضية- والتي نراها محل نظر- فإن الخروج عن ضوابط المعيار الصوابي يأخذ صوراً جديدة تكتسب القبول، ثم ما يلبث هذا الخروج أو اللحن أن يكون جزءاً من اللغة ويشيع تداوله. ولهذا السبب فإن تقويم اللغة من المنظور اللساني لا يقف عند حدود كونها لغة صحيحة أو غير صحيحة؛ بل قيمة اللغة تكمن في وجود المثالية اللغوية المرهونة بمستوى التواصل وتحققه بين المتكلمين، بصرف النظر عن مبدأ الصحة أو الجودة الماثلة في هذه اللغة، أو أية معايير أخرى تفاضلية. وهذا من بين المبادئ المنهجية التي قامت عليها اللسانيات الحديثة.

ومن هذا المنطلق أثرت اليوم في الدراسات اللسانية الحديثة مسألة القياس الخاطئ، من خلال تقبل العديد من الألفاظ والمفردات والصيغ التركيبية التي يوظفها متكلمو اللغة، مثلما هو شائع في لغة الصحافة والإعلام وبعض المجامع اللغوية المعروفة بتوسيع نظرتها في مسألة التصويب اللغوي، والاعتداد بما هو فصيح دون الأفصح وغيرها من الأحكام التقويمية. والحقيقة أن هذه المسألة تحتاج إلى نظر إبتيمي دقيق إذا ما تعلق الأمر باللغة العربية من حيث بناؤها وتطور معجمها. فالتطور مطلب علمي ولكن ليس على حساب الأصول المعرفية التي تعرفها اللغة العربية، فاللغة يحكمها المبدأ العلمي إلى جانب المبدأ الحضاري ولا تصادم بينهما.

ولم تسلم القواعد النحوية والصرفية من هذا الطرح اللساني الحديث، حيث دعا الكثير من الباحثين إلى إعادة النظر في اللغة العربية الفصحى، وذلك من خلال التخلي عن ظاهرة الإعراب بدعوى أن القواعد النحوية غير صالحة ومناسبة لتطبيقها إجرائياً على الفصحى المتجددة. وقد أفضى هذا الأمر إلى مزالق خطيرة، منها الدعوة إلى العامية وإحلالها وظيفياً، مما أذاع الانحلال اللغوي في المجتمع العربي.

وانطلاقاً مما ذكرناه حول مسألة التصويب اللغوي بين الاتجاه المعياري والاتجاه الوصفي اللساني، يبقى الراجح في نظرنا أن مسألة اللحن وتصويب اللغة هي في حقيقتها دراسة "وصفية معيارية في الوقت نفسه؛ لأنها لا تقوم أساساً على فكرة الصواب واللحن المقصودين في ذاتهما؛ بل تجد نفسها ملزمة في سعيها من أجل الوصول إلى دراسة التعبير اللغوي دراسة وصفية، فالفرق بين الدراستين ليس فرقا في طريقة البحث، ولكنه في المادة التي يختارها الباحث"<sup>39</sup>.

وليس من اليسير إغفال إحدى هاتين الدراستين؛ لأن ذلك سيؤدي بنا إلى مزالق منهجية حرجة بين الفكر النحوي والفكر اللساني، خصوصاً إذا ما تعلق الأمر باللغة الفصحى وما تطرحه من تعميقات منهجية حول إشكالية تطورها.

#### 4. خاتمة:

خلص البحث إلى النتائج الآتية:

1 اختلاف مفهوم اللحن بين الفكر اللغوي العربي القديم في اعتباره مخالفة لقوانين اللغة، في حين ارتبط مفهومه بالنسبة للنظر اللساني الحديث بمسألة التطور اللغوي الذي تشهده اللغة، وهذا من أعمق الإشكالات التي تطرح عند مقارنة اللغة العربية علمياً اليوم في ضوء اختلاف المرجعية الفكرية والمنهجية للتصورين السابقين.

2 اختلاف مرجعيات التصويب اللغوي من النظرة المعيارية النحوية نحو العرف الاجتماعي والسوسiolساني، بفعل اللسانيات المعاصرة وتأثير منهجياتها العلمية في التسوية بين مستويات اللغة دون تمييز منهجي في الدراسة اللغوية لتلك المستويات، وهو ما يتعارض و مبادئ الفكر النحوي في حكمه على صوابية اللغة.

3 لا تصادم بين الاتجاه المعياري والاتجاه الوصفي في تصويب اللسان العربي من اللحن، بل إن الأمر مرتبط بمنهجية معالجة الأخطاء داخل المجموعة اللغوية الواحدة، ولا يمكن إلغاء أحدهما مادامت اللغة نظاما قواعديا لا يتحرك إلا داخل سياق استعماله وتواصله ولا تتناقض بينهما.

4 التطور اللغوي حقيقة علمية مفروضة ولا يمكن إنكاره، ولكن يجب أن يعاد النظر إبتيميا في مقولاته المنهجية عند التعامل مع اللغة العربية بالنظر إلى نظامها النحوي والصرفي انطلاقا من جهود الأوائل ولا يمكن تجاوز تلك الضوابط التي بنوا عليها قواعدهم، ثم إعادة النظر في معجمها اللغوي بما يتناسب ومقتضيات العصر.

#### 5. قائمة المصادر والمراجع:

1 مطر، عبد العزيز، (1981م)، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار المعارف، ط2، ص 17.

2 ينظر: المرجع نفسه، ص 18-32. حيث تم ذكر جميع الدلالات التي تضمنها مفهوم اللحن بشيء من التفصيل وذلك حسب تطور هذا المفهوم تاريخيا وبالنظر إلى وظيفته الاستعمالية.  
3 اللغوي، أبو الطيب، (2002م)، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا،

بيروت، لبنان، المكتبة العصرية، ط1، ص 19.  
4 عيد، محمد، (1988م)، المظاهر الطارئة على الفصحى، اللحن والتصحيح والتوليد والتعريب والمصطلح العلمي، القاهرة، عالم الكتب، ط1، ص 36.

5 المرجع نفسه، ص 12.

6 المسدي، عبد السلام، (1986م)، اللسانيات وأسسها المعرفية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، تونس، الدار التونسية، ط1، ص 41.

- 7 الودغيري، عبد العلي، (1989م)، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، الرباط، منشورات عكاظ، ط1، ص 45.
- 8 ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دط، 1957م، ص 81.
- 9 السيوطي، جلال الدين، (2006م)، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دمشق، دار البيروتية، ط2، ص 39.
- 10 الحاج صالح، عبد الرحمن، (1990م)، اللغة بين المشافهة والتحرير، بحث مقدم لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وقد تم نشره فيما بعد سنة 1992م.
- 11 الحاج صالح، عبد الرحمن، (2007م)، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، الجزائر، وحدة الرغاية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، دط، ص 38-39.
- 12 الذهبي، محمد بن أحمد، (1996م)، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ج15، ط1، ص 416.
- 13 ينظر: المخزومي، مهدي، (1958م)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، ص 376.
- 14 ابن جني، أبو الفتح عثمان، (دت)، الخصائص، تح: علي محمد النجار، بيروت، لبنان، دار الهدى، ج2، ط2، ص 12.
- 15 السيوطي، جلال الدين، (2006م)، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، دط، ص 144.
- 16 ملاوي، الأمين، (2009م)، جدل النص والقاعدة، قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال، أطروحة دكتوراه في اللغة العربية، إشراف: السعيد هادف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة باتنة، ص 59.
- 17 ينظر: المرجع نفسه، ص 59.

- 18 ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، الإغراب في جدل الإغراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص 45.
- 19 المختار، محمد ولد أباه، (2001م)، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، بيروت، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، ط1، ص33.
- 20 ينظر: ابن جنبي، أبو الفتح بن عثمان، (1981م)، الخصائص، تح: عبد الحميد الهنداوي بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ج1، دط، ص356.
- 21 الشاوش، محمد، (2001م)، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، تونس، جامعة منوبة، كلية الآداب، والمؤسسة العربية، ص 1289.
- 22 الخطيب، محمد عبد الفتاح، (2011م)، أصول الخطاب النحوي قراءة في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق الشاطبي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية 31، ص 27.
- 23 ينظر: عمر، أحمد مختار، (دت)، العربية الصحيحة، دليل الباحث إلى الصواب اللغوي، الأردن، عالم الكتب، دط، ص 33-34.
- 24 ينظر: أبو الرب، محمد، (2005م)، الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللغة التطبيقي، عمان، الأردن، دار وائل، ط1، ص 87.
- 25 ينظر: عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص 57.
- 26 حمادي، محمد ضاري، (1978م)، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، دط، ص 240.
- 27 ينظر: دين، العربي، (2015م)، قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، إريد، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، ص 254 - 258.
- 28 أنيس، إبراهيم، (دت)، من أسرار العربية، مكتبة الأنجلومصرية، ط1، ص 41.
- 29 شاهين، عبد الصبور، (1993م)، في علم اللغة العام، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط6، ص 236 - 237. (بنوع من التصرف).



30 المرجع نفسه، ص 231- 232.

31 لقد قام تمام حسان بإبداء عدة انتقادات منهجية حول التحديد المكاني والزمني الذي وضعه النحاة، معتمداً في نقده على مقولات المنهج الوصفي. ينظر: حسان، تمام، (2000م)، اللغة بين المعيارية والوصفية، القاهرة، عالم الكتب، ط4، ص 167- 168.

32 المرجع نفسه، ص 183- 184.

33 ينظر: المعجم الوسيط، (2004م)، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط1، ص 26- 27.

34 تمام حسان، المرجع السابق، ص 72.

35 المسدي، عبد السلام، (2010م)، مباحث تأسيسية في اللسانيات، بيروت، لبنان، دار الكتب الجديدة المتحدة، ط1، ص 107.

36 عبد التواب، رمضان، (1967م)، لحن العامة والتطور اللغوي، القاهرة، ط1، ص 32- 33.

37 المرجع نفسه، ص 32- 33.

38 الموسى، نهاد، (1983م)، الخطأ في الإعراب نموذج من التردد بين منازل المثال والواقع، مجلة الأبحاث، ع 31، ص 80.

39 أبو الرب، محمد، الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللغة التطبيقي، ص 64.